

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٧٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١١/٣٥

الرئيس: السيد ستيفن كونغستاد..... (النرويج)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-03163(A)



* 1 6 0 3 1 6 3 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٧٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وكما أُعلنُ في الجلسة العامة الأخيرة، نشرع هذا الصباح في الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وبما أن لدينا بضع دقائق قبل الترحيب بأول ضيوفنا المرموقين، أود أن أبلغكم أنني أجريت مشاورات شتى وأعتزم المضي في ذلك. وسوف أجري تقييماً لما استجد من تطورات أثناء الجزء الرفيع المستوى وأنظر في جدوى إجراء مشاورات أخرى.

واسمحوا لي الآن أن أعلق هذه الجلسة لكي أرحب بضيفنا الأول، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزملاء المقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً

حاراً بأول ضيوفنا المرموقين لهذا اليوم، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا. أشكر معاليكم جزيل الشكر على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وإنه ليسرني ويشرفني أن أدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد لايتشاك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس. أود أن

أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في توجيه هذه الهيئة، وأؤكد لكم دعم سلوفاكيا الكامل في الاضطلاع بالمهام التي أسندها إليكم المؤتمر.

السيدات والسادة، لقد خاطبت هذه الهيئة الفدّة قبل ثلاثة أعوام بالضبط. وبدأت كلمتي، آنذاك، بالإعراب عن القلق الذي يساورنا بشأن التجربة النووية الثالثة التي أحرقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤسفني أن أجد نفسي مضطراً اليوم للتعليق على نفس القضية مرة أخرى.

ففي ٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الرابعة. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أطلقت قذيفة تسيارية عابرة للقارات. إننا نرفض رفضاً قاطعاً هذه الأفعال الاستفزازية وغير المسؤولة. فهي تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. ونحن ندعو كوريا الشمالية إلى أن تتخلى عن برامجها للأسلحة النووية والقذائف بصورة تامة يمكن التحقق منها ولا رجوع فيها. ويجب عليها أن توقف كافة الأنشطة ذات الصلة وتمثّل لجميع التزاماتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، إننا نواجه تهديدات شديدة تحدق بالأمن العالمي وانتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك نظام عدم الانتشار. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح عجز عن الاستجابة لمطالب كثيرة من المجتمع الدولي حتى الآن. فعدم قدرته على الاضطلاع بولايته على مدى عقدين تقريباً ترتبت عليه عواقب خطيرة وآثار سلبية - لم تقتصر على المؤتمر نفسه، بل طالت أيضاً عملية نزع السلاح التي تشكل ركيزة أساسية للأمن الدولي. ولكي يستعيد المؤتمر

قيمته بوصفه آلية عمل متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، تحظى بالاعتراف، يجب عليه أن يستأنف عمله دون مزيد من الإبطاء.

ونحن نأسف لأن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، رغم أنه كان قاب قوسين أو أدنى من هذا التوافق. ولسوء الحظ أن ذلك أسهم في تعميق مشاعر الإحباط بين الدول. وأكد أيضاً انعدام الثقة في نظام عدم الانتشار، وستطلب منا استعادة هذه الثقة وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً. لكننا لا نملك خياراً آخر. فالثقة والاستئمان هما العنصران الرئيسيان اللذان يلزمان لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وكل ما علينا هو أن نضفي المصدقية على هذا النظام وعلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية فيه.

إننا في وضع صعب، ولكن بوسعنا، في اعتقادي، إيجاد مخرج. ولبناء عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي أن نمضي قدماً في نزع السلاح النووي من خلال مجموعة من التدابير التي تتضافر فيما بينها. وتشمل هذه التدابير وضع صكوك ملزمة قانوناً لتوطيد الالتزام بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ويتيح هذا النهج إمكانية اتخاذ تدابير متوازنة، مما يهيئ بيئة مواتية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وما زالت سلوفاكيا تؤيد الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستجد هذه المعاهدة المكان المناسب لها في إطار شامل من التدابير والصكوك المتآزرة.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بنزع السلاح النووي. ونحن، هنا، ندرك قيمة مناقشات التوعية بموضوع نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهي مناقشات تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك، نعتقد أن مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية مشاركة حقيقية وبناءة أمر بالغ الأهمية في القضاء على الترسانات النووية. وينبغي أن نتذكر أيضاً أن حظر الأسلحة النووية في حد ذاته قد لا يضمن القضاء عليها.

وتولي سلوفاكيا الاعتبار الواجب لرغبة العديد من البلدان في الانضمام إلى المؤتمر ولاهتمامها بالأمر. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق إيلاءها الاعتبار الملائم. وتنوه سلوفاكيا، في هذا الصدد، بتزايد الدعم لفكرة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وأخيراً، نحن مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب مكان لوضع صكوك عالمية قائمة على أسس جيدة وقابلة للتطبيق. كما أن لديه القدرة على إيجاد حلول عالمية. ولذلك، فإن تنشيط المؤتمر ودوره التفاوضي أمر حيوي من هذا المنظور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد لايتشاك على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة الآن لأرافق الوزير لايتشاك إلى خارج القاعة.
علقت الجلسة الساعة ١١/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الجلسة العامة الآن. أعتذر عن التأخير.
وأود الآن أن أرحب بضيفنا المرموق التالي، معالي السيد بيرت كوندرز، وزير خارجية هولندا. أشكركم، صاحب المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لكم الكلمة.
السيد كوندرز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس. أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، أشكركم أولاً وقبل كل شيء على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا المؤتمر الهام اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ باقتباس: "إننا نعيش في عالم مجنون، ونحن ندرك ذلك". لقد كتب هذه الكلمات المؤرخ الهولندي يوهان هويزنغا عام ١٩٣٥، في كتابه "Shadow of Tomorrow" الذي ينم عن بصيرة نافذة. وأظن أن مؤتمر ميونخ الأمني، الذي عقد مؤخراً، قد أكد إلى حد كبير قول السيد هويزنغا.

وثمة أمر واضح هو أن التقدم في مجال نزع السلاح وفي بناء الثقة أمر حاسم لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي لنا، في هذه الأوقات المضطربة، أن نضاعف جهودنا للتخفيف من حدة التوتر. وإذا ما أغفلنا أهمية الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية، فإننا نجازف بمفاقمة التوترات الدولية من خلال استنساخ سلوك الآخرين. كما ينبغي أن نواصل العمل على زيادة الشفافية بشأن الأسلحة النووية من أجل تهيئة مناخ من الثقة بين الدول.

وعندما خاطبْتُ مؤتمر نزع السلاح قبل عام، كان مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية ما زال حياً في أذهاننا. وقد حدثت أمور كثيرة منذ ذلك الحين. ولن أحاول تلخيص كل شيء هنا، لكن اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية، بدءاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وأمل أن تبقى كذلك. فهي المعاهدة الوحيدة التي ترسي الأسس لكي يتخلص العالم من الأسلحة النووية بشكل دائم لا رجوع عنه.

ولن نحقق هذا الهدف من دون تعهد ثابت بتنفيذ الالتزامات الرئيسية المنبثقة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولإحراز تقدم ملموس نحو تهيئة بيئة دولية تفضي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهود من أجل نزع السلاح، وعدم الانتشار، والتعاون النووي السلمي، وبناء الثقة.

ولقد منيتُ بخيبة شديدة، وأنا على يقين أن كثيرين بينكم قد ساورهم هذا الشعور أيضاً، بسبب نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار - أو بالأحرى عدم توصله إلى أي نتائج. فقد تركنا المجال للانقسام فيما كان ينبغي لنا أن نتحد في سعينا إلى تحقيق هدف

مشترك. ولهذا السبب، اعترفت هولندا بأنها تتحمل مسؤولية في تعجيل هذه العملية، عن طريق السعي إلى ترؤس اجتماع عام ٢٠١٧ للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. ولدي ثقة كاملة في قدرة السفير فان دير كفاست على الاضطلاع بهذا الدور الهام.

ويعد التعاون الإقليمي والدولي أمراً بالغ الأهمية لإحراز تقدم في تحقيق الشفافية، والإجراءات الخاصة بجولة الاستعراض، والضمانات والتحقق. وسوف نعمل بهمة صوب استئناف الحوار البناء باعتباره الخطوة الأولى في أي جولة استعراض ناجحة.

وقد تحقق خفض كبير في الأسلحة النووية منذ أوج الحرب الباردة. لكنني أعتقد أنه ينبغي - ويمكن - بذل المزيد للمضي في الحد من الأسلحة النووية وتهيئة بيئة دولية لتحديد الأسلحة، وضمان الاستقرار والثقة، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية. ويناقش برلمان بلدي هذا الموضوع مراراً. وثمة مشاعر قوية في المجتمع الهولندي بشأن هذا الموضوع: فالمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، جمعت مؤخراً ٤٥٠٠٠ توقيعاً، وهو العدد المطلوب لتضمين جدول أعمال البرلمان مسألة اعتماد حظر من جانب واحد للأسلحة النووية. وأنا أشاطر هذه المنظمات شعورها بالإحباط وأرحب بالنقاش.

وأرى أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف يتيح لنا فرصة لمناقشة المبادرات التي يمكن أن تساعدنا في بلوغ هذا الهدف. ولهذا السبب، تشارك هولندا بهمة، وآمل أن تكون مشاركتها بناءة، في الفريق العامل المفتوح العضوية، وهي تدعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وقد نختلف على التدابير التي ينبغي اتخاذها في كل مرحلة. لكن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من إجراء نقاش صريح، يتناول طائفة واسعة من الخيارات والسعي بإخلاص إلى إيجاد أرضية مشتركة نستند إليها في تحديد سبيل للمضي قدماً في نزع الأسلحة النووية.

وفي الأسبوع الماضي، ناقش الفريق العامل المفتوح العضوية التدابير القانونية وغيرها من التدابير التي يمكن أن تسهم في تحقيق تقدم بشأن عقد محادثات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وأود أن أثني على السفير تونغباكدي لترؤسه الفريق العامل. وأنا واثق أن الطائفة الكاملة من تدابير نزع السلاح ستناقش في الدورات المقبلة.

وإن نزع السلاح النووي لم يعد ممارسة تقوم على أسس نظرية، فهذا ما تذكرنا به "المبادرة الإنسانية". فالأمر لا يتعلق فقط بخفض أرقام أو بقوانين. ففي نهاية المطاف، ينبغي أن يضمن ألا يعاني الناس مرة أخرى من آثار الأسلحة النووية. ولذلك، لدينا أولويتان: (١) "القضاء التام على الأسلحة النووية"؛ و(٢) تحقيق ذلك بطريقة آمنة ومضمونة.

وينبغي تحديد التدابير التي يمكن أن تساعدنا في تحقيق هذين الهدفين. ويمكن أن تكون هذه التدابير ملزمة أو غير ملزمة قانوناً. ولها أن تركز بشكل مباشر على تقليص الأرقام،

أو وضع القواعد، أو على تحقيق الشفافية، أو بناء الثقة. ولكنها يجب، قبل كل شيء، أن تكون ملموسة وعملية وقابلة للتنفيذ. وإن العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية تلزمتنا باتخاذ تدابير فعالة. ويجب أن تأخذ هذه المناقشات في الحسبان الاعتبارات الإنسانية، فضلاً عن الأمن والاستقرار.

السيدات والسادة، لقد بينت للتو اللبنات الأساسية التي تكتسي أهمية في تحقيق مزيد من التقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسمحوا لي أن أركز الآن، بمزيد من التفصيل، على لبنة أساسية واحدة هي: التحقق من نزع السلاح النووي.

لقد أدرك واضعو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن التحقق يشكل جزءاً لازماً في عدم الانتشار. وأدى ذلك إلى وضع نظام ضمانات ما فتئ يتطور لمواصلة توفير ضمانات ناجعة وفعالية بشأن سلمية الأنشطة النووية في جميع أنحاء العالم.

ولنفس الأسباب، سوف يتطلب تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي ضمانات مشابهة لتفكيك الترسانات القائمة. ويتطلب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وضع ضمانات منيعة تشمل دورتي الوقود النووي العسكرية والسلمية على السواء.

وتصميم نظام من هذا القبيل هو مهمة قانونية وسياسية وتقنية ذات أبعاد خارقة للعادة. وإذا أردنا تهيئة الظروف لتحقيق تقدم ملموس، فإن الوقت قد حان للشرع في ذلك. ولهذا السبب، تشارك هولندا بهمة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وقبلت بمنصب رئيسها المشارك. وتشجع الشراكة الدولية على التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحديد أهداف وإجراءات وتكنولوجيات التحقق من نزع السلاح النووي. وهي تحلل وتعالج ما ينطوي عليه التحقق من تحديات تتصل بالأمن القومي، وعدم الانتشار، والمسائل التقنية، وتحدد الثغرات التي تعترى معارفنا وقدراتنا وتقيّم الاحتياجات المستقبلية. وتمتدّ الجسور بين الخبراء من مختلف البلدان. وهذا ما يجعلها، في رأيي، وسيلة مفيدة في تهيئة الظروف المناسبة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وثمة لبنة أخرى يتطلبها إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وهي وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأجهزة المتفجرة، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الشهيرة. وبما أن بلدي يعتبر الشروع الفوري في المفاوضات الخاصة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية قصوى، فقد دأبنا على المساهمة بهمة في فريق الخبراء الحكوميين الذي ترأسه كندا. وقد أرسى تقرير الفريق، الذي صدر في العام الماضي بتوافق كبير في الآراء، بعض الأسس الهامة. ويعين هذا التقرير، واجتماع الخبراء الذي عقد خلال الرئاسة الهولندية لمؤتمر نزع السلاح، والعديد من المبادرات الأخرى على إطلاق المفاوضات التي تشتد الحاجة إليها.

السيد الرئيس، أسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن بعض المواضيع الهامة الأخرى، بدءاً من الأسلحة التقليدية.

لقد اعتُبرت اتفاقية الذخائر العنقودية صكاً ناجحاً منذ دخولها حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٠. لكنني أشعر بالفزع إزاء استخدام النظام السوري للذخائر العنقودية، ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الذخائر العنقودية في النزاع الدائر في اليمن. وأدعو جميع البلدان إلى الامتناع عن استخدام الذخائر العنقودية. فهي تتسبب في أذى جسيم للمدنيين وتمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وللمعايير الواردة في الاتفاقية. وقد خطونا، على مدى السنوات الست الماضية، خطوات كبيرة في عدد من المجالات من بينها إزالة الألغام وتحقيق عملية الاتفاقية. وأستطيع القول، بصفتي رئيس الاجتماع السادس للدول الأطراف في الاتفاقية، إننا نسعى إلى تحقيق عالمية الاتفاقية بالكامل. وسنواصل العمل على تأمين المزيد من المناطق التي تضم أراضٍ لا تزال ملوثة بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية.

وفي عام ٢٠١٤، اتفقت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على إزالة ما باستطاعتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد قبل عام ٢٠٢٥. ولا تزال هولندا، بوصفها من أكبر المساهمين الماليين في برامج الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، تلتزم التزاماً كاملاً بتحقيق هذا الهدف. وبناء على ما تقدم، نعلق أهمية كبرى على جهود وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وتعزيزاً لفعالية دورها، أود أن أعلن أن هولندا تتعهد بالمساهمة في الميزانية السنوية للوحدة بمبلغ ٥٠.٠٠٠ يورو. وندعو جميع الدول الأطراف إلى أن تحذو حذونا وتتعهد بتقديم دعم إضافي لتنفيذ الاتفاقية. ومعني هنا رسالة موجهة إلى معالي السيدة مارتا ماوراس، لعل بالإمكان تسليمها إلى الرئيس إذا كانت هي غير حاضرة. ولا تحتوي الرسالة على المبلغ لكنها تذكر أننا سندفعه. وأعلم أنني أعلن ذلك قبل أسبوع من عقد مؤتمر إعلان التبرعات الذي تنظمه شيلي بوصفها تتولى رئاسة الاتفاقية، لكنني أود أن أقطع مداخلة برهة لكي أسلم التعهد لسفير شيلي: أشكركم جزيل الشكر على الجهود الكبيرة التي تبذلونها في هذا الشأن، فذلك هام للغاية.

ولإعطاء صدى أكبر لرسالتنا، ومفادها أننا نريد أن يتخذ العالم إجراءات جادة بشأن إزالة الألغام، أعلن بكل فخر أن هولندا خصصت ٤٥ مليون يورو للمضي في تنفيذ برنامجها للأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام والذخائر العنقودية وذلك لإزالة الألغام في مناطق النزاع السابقة، لمدة أربع سنوات أخرى.

ويعقد اليوم في جنيف اجتماع هام آخر هو: المؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وتؤيد هولندا تأييداً تاماً إنشاء أمانة دائمة للمعاهدة في الوقت المناسب تكون عملية وفعالة من حيث التكاليف. وأشكر السلطات السويسرية على ما تبذله من جهود لتحقيق ذلك. وتفخر هولندا باضطلاعها بدور نشط في عملية صياغة المعاهدة. ونرى أن نجاح المعاهدة سيتوقف، بطبيعة الحال، على تنفيذ الدول الأطراف لها من خلال نظمها الوطنية لمراقبة الصادرات. وأكد مرة أخرى أن تحقيق عالمية المعاهدة أمر بالغ الأهمية لأن عدداً كبيراً من الدول

الرئيسية التي تصدر وتستورد الأسلحة ليست أطرافاً فيها بعد. كما أود أن أشدد على أهمية الشفافية. فهي وحدها ستؤدي إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتقييد تجارة الأسلحة غير المشروعة.

وأخيراً وليس آخراً، لا يعد المؤتمر معنياً فقط بأسلحة الماضي بل هو معني بأسلحة المستقبل أيضاً. وأود أن أسلط الضوء على ضرورة مناقشة موضوع المركبات الجوية المسلحة بلا طيار. ويساورنا القلق بشأن تزايد استخدام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للمركبات الجوية بلا طيار، سواء المسلحة منها أو غير المسلحة، في جميع أنحاء العالم. وأود أن أدعو إلى إجراء نقاش صريح في إطار المؤتمر واللجنة الأولى بشأن استخدام المركبات الجوية المسلحة بلا طيار والشفافية في استخدامها.

ونحن بحاجة كذلك إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن تطوير نظم الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية التحكم البشري الهادف.

السيدات والسادة، إن مملكة هولندا تريد أن تكون شريكاً لكم في هذا المسعى. فنحن شريك لكم في السعي نحو تحقيق السلام والعدالة والتنمية. ولهذا السبب أيضاً نحن مرشحون لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وجميع هذه القضايا الهامة - وقضايا أخرى عديدة لم أذكرها اليوم - تضع على كاهلكم مهمة جسيمة للغاية ومسؤولية ثقيلة. ويجب أن نعني بأدق التفاصيل فيما نقوم به من عمل من أجل نزع السلاح إذا ما أردنا بلوغ هدفنا السياسي المشترك وهو "القضاء التام على الأسلحة النووية". لقد شعرت بالارتياح إزاء مبادرة المملكة المتحدة إلى تقديم اقتراح بوضع برنامج عمل واسع للمؤتمر وآمل أن يدعم الآخرون هذه المبادرة. وأعوّل عليكم في بذل قصارى الجهود في الاضطلاع بالمهمة الكبيرة الملقاة على عاتقكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد كوندرز على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة الآن كي أرافق الوزير كوندرز إلى خارج القاعة.

عُلقَت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الجلسة العامة الآن. وبهذا نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم، أو لهذا الصباح، توجيهاً للدقة. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠، حيث سنستمع إلى خطاب معالي السيدة سوزانا مالكورا من الأرجنتين.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.